

الجلسة 18

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تميم لمقوله صاحب المقالة

إن من جملة ما طرحته هو أنه: لو عمل المرء عملاً تقيةً بحيث قد أفطر فترة الغروب لا المغرب (و هو لدى ذهاب الحمرة المشرقية لا استثار القرص تماماً) فأدلة التقية تسوغ عمله و تبرئه عن القضاء نظراً إلى أنه منسوب و مغلوب من قبل الله تعالى بلا اختيار.

و نلاحظ عليه بأننا قد أدرجنا التقية ضمن موارد الاضطرار و حيث إن المضطر لا يعد مغلوباً مقهوراً (إذ مباشرة الفعل تنسب إلى نفسه تماماً) و لهذا فلا تندرج التقية ضمن المغلوبية الحادثة من الله مباشرةً بل هو (المتقى) بمثابة الإكراه و الاضطرار، لا الإجبار العديم للاختيار لكي يندرج ضمن القاعدة.

وبصورة عامة إن التقية لا تخرج المرء عن الاختيار لأنه يتم الاستناد إليه عرفاً، غاية الأمر أن التقية (أو العمل المتقى) لا تصدر عن طيب نفسه نظير المكره و المضطر، إلا أن طيب النفس لا يعد معتبراً و ركناً في قاعدة الغلبة لكي نواجه مشكلة في الإسناد من هذه الناحية.

تجزئة في أنواع الاختيارات

1. ثمة اختيار يُقابل الإجبار بحيث يسلب الشخص السيطرة على نفسه تماماً نظير أن تربط يده و رجله فيصبح عديم الاختيار تماماً.

2. و ثمة اختيار منخفض الدرجة يُقابل الطيب النفس بحيث يتمتع بقدرة و طاقة إلا أن قلبه لم يرتضى لذلك العمل تماماً، فيُطرح هذا الكلام ضمن باب المعاملات فإن معاملة المكره لا يرتهن على رضاه القلبي إذ عبارة: عن تراضٍ منكم. لا نفسّها بمعنى لزوم وجود الرضا القلبي بل وفقاً لتفسير السيد الخميني فإن المقصود هو التراضي المعجمي حين الإنشاء.

و على ضوئه قد أسلفنا سلفاً بأن الفتاة لو أنكحت ثم أبدت انعدام تراضيها للنكاح لا يقدح هذا الأمر بأصل العقد النكاحي إذ إن التراضي الإنساني قد توفر حين العقد.

و أما المغلوبية الإلهية فمن نمط الشق الأول بحيث تُسلب منه الطاقة و التسلط تماماً، حدوثاً و بقاءً نظير المغمى عليه و الجنون و كالمريض الشديد الذي لا يقدر على الصلاة و....

نظرة خاطفة تجاه بعض روایات القاعدة

كافة البيانات الماضية تبني على إطلاق تعبير الإمام حيث قد تستخدم النكرة ضمن سياق النفي مما يدلّ على انتفاء الحكم التكليفي و الوضعي معاً:

1. فقد تحدث الروايات حول برائة الصائم المريض عن تكميل صومه:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِيْنِ مُتَتَابِعِيْنِ فَصَامَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ مَرَضَ فَإِذَا بَرَأَ يَبْنِي عَلَى صَوْمَهِ أَمْ يُعِيدُ صَوْمَهُ كُلُّهُ قَالَ بَلْ يَبْنِي عَلَى مَا كَانَ صَامَ ثُمَّ قَالَ هَذَا مِمَّا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى مَا غَلَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ. [1]

2. وكذلك قد وردت المغلوبية تجاه المريض:

وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ الْأَزْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَرَضْتُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ أَتَنْفَلْ فِيهَا فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ قَضَاءً إِنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ كَالصَّحِيحِ كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُدْنِ. [2]

3. وكذا الغلبة في الطواف:

وَعَنْ عِدَّةِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيَادٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيقَةِ ثُمَّ اعْتَلَ عَلَّةً لَا يَقْدِرُ مَعْهَا عَلَى إِتْمَامِ الطَّوَافِ فَقَالَ إِنْ كَانَ طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ أَمْ مِنْ يَطُوفُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَقَدْ تَمَّ طَوَافُهُ وَإِنْ كَانَ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الطَّوَافِ فَإِنَّ هَذَا مِمَّا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَا يَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَرَ الطَّوَافَ يَوْمًا وَيَوْمِينَ فَإِنْ خَلَتُهُ الْعُلَةُ عَادَ فَطَافَ أُسْبُوعًا وَإِنْ طَالَتْ عِلْتُهُ أَمْرًا مِنْ يَطُوفُ عَنْهُ أُسْبُوعًا وَيُصَلِّي هُوَ رَكْعَتَيْنِ وَيَسْعَى عَنْهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ إِحْرَامِهِ وَكَذَلِكَ يَفْعُلُ فِي السَّعْيِ وَفِي رَمْيِ الْجِمَارِ. [4]

4. فعقيب تلك البراهين والشوادر الحصينة حول اتساع القاعدة وأنها باب يفتح منها ألف باب، سيُتاح لنا أن نطبق القاعدة أيضاً على من عجز تلقائياً عن أداء الدين بحيث إن عجزه الشديد قد أجلسه في البيت تماماً فلا يمكنه العمل أساساً فهو إذن يعد من غلب الله عليه إذ يحسب مسلوب الاختيار و مغلوباً و لهذا فإن الخطاب لا يتوجه نحو العاجز المعموق عن العمل، وبالتالي سوف يترتب الحكم التالي: عدم بطلان حق المسلم حيث قد ورد أنه لا يبطل حق أو دم مراء مسلم، و لهذا يجب على الحاكم الشرعي أن يُسدّد دين العاجز من خزينة بيت مال المسلمين كما أنه لو ماتت مجموعة متبرثة وكثيرة لأجل الاختناق لتحتم على الحاكم أن يدفع الديمة إلى أهلهم من بيت المال لكي لا يضيع دم المقتول.

و من جملة العاجزين المغلوب عليهم صنف السجناء العاجزين عن التسديد فيتوجب على حازن بيت المال أن يسدّد دينهم لكي لا يضيع حق الدائن.

فرغم أنه كان قادراً حين الاستدانة إلا أنه حين طروء العجز الفائق على طاقته يعد مما غلب الله عليه، إذ لم يعجز نفسه باختياره بل قد حدثت واقعة قد جرت به إلى التفليس بحيث عجز تلقائياً و بلا اختياره، بخلاف من مرض نفسه بمقدرات اختيارية و عن عدم فإنه ليس مغلوباً من الله.

فيما يلي ثمة مائز جوهري ما بين العجز (كالدين من أجل الحوادث الطارئة كالحرب أو التفليس) وبين التعجيز (كالإغماء بالمقدمات الاختيارية العمدية) [5]

5. وكذلك النفقة المجتمعة طيلة سنين بحيث إن النفقة تعد ديناً على الزوج العاجز، فعلى الحاكم أن يدفعها من بيت المال لكي لا يضيع حق الزوجة، فكل هذه المصاديق كامنة ضمن تعبير الإمام: يفتح من ذلك ألف باب.

عدم تناول القاعدة للجاهل و الناسي

و تعتقد بأن القاعدة لو احتضنت النسيان و الجهل لاستبع التخصيص الأكثر في كافة أبواب الفقه إذ إن الأدلة الوفيرة قد أوجبت عليهما القضاء فتختص القاعدة بهما بهذه الكيفية.

و مما يدعم ذلك أنه لو لاحظنا الرواية التالية:

مُحَمَّدٌ بْنُ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَإِسْنَادِهِ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ خَمْسَةِ الطَّهُورِ وَالْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ثُمَّ قَالَ الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ وَالتَّشَهُدُ سُنَّةٌ وَلَا تَنْقُضُ السُّنَّةُ الْفَرِيضَةَ. [6]

لوجدناها أنها قد عذر الناسى للقراءة و غيره لأنها من مصاديق المستثنى منه، بينما لو كان الناسى ممن قد غلب الله عليه لعارضت الغلبة مع كلام الإمام المعال بأن: القراءة سنة. إذ لم يُعلَّم عذر الناسى أو الجاهل بأنه مغلوب عليه فهذا يدل على أن النسيان و الجهل ليسا مما غلب الله ، و حبذا لو وأشار الإمام إلى الغلبة بينما لم يفعل ذلك.[7]

و أما الحيض فلا يناهز حكم المغمى عليه إذ المغمى عليه كالميته فلا يتوجهه الخطاب الاعتباري أساساً بينما يعقل التخاطب مع الحائض فلا تدرج ضمن ما غلب الله عليه و أما الأدلة الموجهة إليها كالقضاء فتعد مخصوصة لقاعدة.[8]

[1] حر عاملى، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسينى جلالى. ، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ١٠، صفحه: ٣٧٤، ١٤١٦ هـ.ق.، قم – ایران، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث

[2] حر عاملى، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسينى جلالى. ، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٤، صفحه: ٨٠، ١٤١٦ هـ.ق.، قم – ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[3] في نسخة – علي بن رئاب (هامش المخطوط).

[4] حر عاملى، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسينى جلالى. ، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ١٣، صفحه: ٣٨٦، ١٤١٦ هـ.ق.، قم – ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[5] أليس الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار، نظير من مرّض نفسه و كذا المغمى عليه حيث يننسب عرفاً إلى نفسه فكتلك المديون فرغم أنه قد جهل النتيجة اللاحقة بأنه سيعجز عن أدائه إلا أن جهله لا يجعله مغلوباً من جانب الله لأن الاستناد توجه إلى نفسه بخلاف المغمى عليه أو الجنون.

[6] حر عاملى، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. محقق محمدرضا حسينى جلالى. ، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٦، صفحه: ٤٠١، ١٤١٦ هـ.ق.، قم – ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[7] إن ما غلب الله قد طبق على موارد قليلة فهل عدم التعليل بالغلبة يعني أنه لا يندرج ضمن القاعدة، كلا، لأن الإمام قد ألقى علينا الأصول و نحن قد فرقنا التفريعات و لهذا قد عبر الإمام بأن هذا مما يفتح منه ألف باب.

[8] بينما الحائض تصاهي سلس البول (لا المغمى عليه) حيث إن كليهما قد وُجّه إليهما الخطاب و أن كليهما غير مختارين إذ إن الله قد غلب الله عليهما فبال التالي سوف يننسب إلى الله فحسب.